

مطابقة أسس ومكونات سيرة الإمام على(ع) لمبادئ النظام الديمقراطي

حسن فضل*

تاریخ الوصول: ٩٦/٩/١٩

أردشير أسدبيگي**

تاریخ القبول: ٩٧/٢/٩

محمود مهدوى دامغانى***

الملخص

موضوع المقالة التي بين أيدينا تطابق مبادئ سيرة أمير المؤمنين على(ع) مع مبادئ النظام الديمقراطي. إن المنزلة الرفيعة للديمقراطية لا تخفي على عاقل و لكن منذ أكثر من ثلاثة عشر قرن مضت وفي مجتمع مثل المملكة العربية التي كانت تنتقل لتوها من الجاهلية نحو الحضارة، فإن عرض رؤية وسلوك يدلان على مجتمع وحكومة ديمقراطية فهو أمر يستحق التأمل. إن هذه الدراسة بالإعتماد على المنهج الوصفي - التحليلي هدفت إلى تطبيق نهج الإمام(ع) في الفعل والقول في عصر الخلفاء وخاصة أثناء خلافته مع نهج الأنظمة الديمقراطية. إن البحث والتحقيق في سيرة الإمام على(ع) وفحص مختلف جوانب سلوكه بعد رحيل النبي محمد(ص) يُظهر أن سلوكه يتّسق مع ما يسمى اليوم بالنظام الديمقراطي وعليه يمكن اعتبار الإمام(ع) شخص ديمقراطي. شخص على الرغم من وجود نصوص من الآيات القرآنية الكثيرة والروايات العديدة الدالة على خلافته للرسول الأكرم(ص) وجدراته بها حرم من حقه الطبيعي ومع ذلك وحافظاً على الدين الإسلامي وحماية حياة المسلمين؛ لم يكتفى فقط بقبول رأى الناس و اختياره الصمت لمدة ربع قرن، بل قدم مشورته للخلفاء وكان مثالاً للديمقراطية خلال فترة حكمته.

الكلمات الدليلية: الديمقراطية، الإسلام، الإمام على(ع)، الشعب.

* طالب دكتوراه في قسم التاريخ وحضارة الشعوب الإسلامية، جامعة آزاد الإسلامية فرع مشهد ودرس في جامعة فرهنگیان.
hf_1967_t@yahoo.com

Jafar.asadbeigi@gmail.com .

** عضو هيئة التدريس في جامعة آزاد الإسلامية فرع مشهد.

*** مدرس في جامعة آزاد الإسلامية فرع مشهد.

الكاتب المسؤول: حسن فضل

المقدمة

النظام الديمقراطي أو حكومة الشعب هو واحد من الأنظمة البارزة التي يقبلها معظم الناس وهو نظام قائم على رأى غالبية الشعب. بالتدقيق والإهتمام بأوامر القرآن الكريم وكلام المعصومين(ع) ندرك أنّ الدين الإسلامي المقدس لا يعارض هذا النظام، بل هناك توصيات وقواعد صريحة في الشريعة الإسلامية المقدسة تؤيد هذا النظام؛ على الرغم من أنّ مثل تلك الأنظمة الحكومية لم تتشكل في الدول الإسلامية بسبب ظهور بعض الحكام وقلةوعي الشعب. مع التمعن في تاريخ صدر الإسلام يمكن الإدعاء أنّ الديمقراطية الدينية قد تحققت إلى حدّ كبير زمن الرسول الأكرم(ص) في المدينة وكذلك خلال خلافة على(ع). إنّ نهج الإمام على(ع) الذي على الرغم من وجود العديد من الآيات في القرآن الكريم والأحاديث الكثيرة الدالة على خلافته للرسول(ص) ولياقته الكاملة للخلافة، قد بايع الحكام في ذلك الوقت حرّصاً على وحدة المسلمين وقبل بأصوات الناس ورأيهم. وكذلك دراسة كلامه وسلوكيه أثناء الخلافة قبلها يُمثل في الواقع شخصية ديمقراطية حقيقة موجودة قبل أربعة عشر قرن. وإثبات هذا المدعى لابد لنا من البحث في المصادر الإسلامية بما فيها الكتب التاريخية والروائية وخاصة نهج البلاغة لأمير المؤمنين(ع)، إضافة إلى ذلك فإن البحث في هذا الموضوع أمر ضروري وبالغ الأهمية لأنّ حكومة أو خلافة الإمام على الرغم من قصر مدتها يمكن اعتبارها نموذجاً ومؤشرًا حكومياً.

الآن سنحاول في هذا البحث الإجابة على السؤالين التاليين:

١. ما هي خصائص النظام الديمقراطي أو حكم الشعب؟
٢. ما هي النقاط المشتركة بين سيرة الإمام على(ع) والنظام الديمقراطي؟

خلفية البحث

لقد ألفت كتب شتى حول البحث الحالي، منها «آراء الإمام على(ع) الإجتماعية حول الديمقراطية والحرية» ألفه رحمة الله دادور. يشير هذا الكتاب إلى أجزاء قليلة من آراء الإمام على(ع) حول الديمقراطية وحرية التعبير وإلى خصائص وفضائل الإمام(ع). على الرغم من أن الكتاب يحتوى على تعريف الديمقراطية وعددًا من مبادئها، إلا أنه ليس

شاملاً، كما أنه ناقش الحرية التي هي من مبادئ الديمقراطية، بشكل موازٍ للديمقراطية. «الديمقراطية الدينية في نهج البلاغة» ألهه على الكربلائي البازوكى؛ حيث قام هذا البحث بدراسة وشرح أنواع الأنظمة والنظريات السياسية السائدة في العالم ومقارنتها ويتطرق فقط إلى نظام الديمقراطية الدينية وخصائصها المبنية على تعاليم الإسلام ويستند إلى إثبات سيادة الله من خلال الشعب. يستعرض الكاتب مثالاً على تلك الحكومة الديمقراطية الدينية في حكومة الرسول الأكرم(ص) والآمام على(ع). يركز المؤلف في بحثه على المقارنة بين الحكومات وفي بعض الحالات يقوم بدراسة الديمقراطية الدينية في نهج البلاغة. على الرغم من أن الكتاب يحتوى على مواضيع مفصلة لكنه لم يتطرق إلى المبادئ التي تحكم النظام الديمقراطي. «الديمقراطية في نهج البلاغة مع التأكيد على آراء الإمام الخميني(ره)» تأليف أحمد /سلامى هو من الكتب الأخرى التي ألغت في هذا المجال. يؤكّد الجزء الأكبر من هذا الكتاب الموجز على العلاقة المتبادلة بين الله والإنسان والحقوق المتعددة للشعب في النظام الإسلامي وقد استخدم في هذا السياق كلام وخطب الإمام على(ع) في نهج البلاغة. بعد ذلك يقوم بدراسة الديمقراطية في فكر الإمام الخميني(ره). لم يتطرق الكتاب إلى جميع مبادئ الديمقراطية وأسسها. «مؤشر الديمقراطية الدينية من منظور الإمام على(ع)» هو دراسة قام بها عبد /حسين محمودى. انصبّ اهتمام المؤلف على الديمقراطية الدينية. هذا النظام المستمد من النماذج وال تعاليم الإسلامية والبعيدة عن بقية النماذج غير الإسلامية والعلمانية يحمي حقوق الناس في مجال السياسة والمجتمع. قام المؤلف من خلال الإستعارة بنهج البلاغة وبقية المصادر والنصوص الدينية المختلفة بتقديم نموذج عن الديمقراطية الدينية المستندة إلى آراء الإمام على(ع). على الرغم من أن المؤلف استطاع وصف النموذج الحكومي للإمام بشكل جيد، إلا أنه أشار في شرح كلامه إلى مواضيع تختلف عن نموذج الديمقراطية وأسسها. «إدارة الإمام على(ع) الديمقراطية» تأليف رحمان /براهيمى تبار. أشار هذا الكتاب إلى الأسس و الأساليب الإدارية للإمام على(ع) في مجال التيوقратية والديمقراطية خلال فترة الخلافة القصيرة. بعض محتويات الكتاب تتوافق مع مبادئ الديمقراطية وبعض الفصول لا تتناسب مع مكونات الأنظمة الديمقراطية. بالتمعن في هذا الكتاب وجدنا أن الكاتب قد تمكّن من دراسة وتحليل سياسة الإمام على(ع) وسلوكه من حيث فنون الإدارة خلال

فترة حكومته القصيرة. إنَّ البنى التحتية لهذه الكتب المذكورة أعلاه هو عقيدة وسلوك أمير المؤمنين(ع) أثناء وبعد فترة الحكومة وبنيته الفوقيَّة هي أسس ومبادئ الديمقراطية وبالتالي فإن مكونات ومبادئ الديمقراطية لم تتفق تماماً مع أقواله وسلوكه. ما يميز هذا الكتاب عن الكتب المذكورة هي أنَّ المؤلف قد قام في البداية بدراسة المعانى والتعاريف وأنواع الديمقراطيات وبحث فوائدها وعيوبها، بعد ذلك وفي القسم الرئيسي للمقالة تم تطبيق مكونات وأسس النظام الديمقراطي مع الأسس والمؤشرات المبنية على عقيدة وممارسات الإمام على(ع) في مجال الخلافة وما قبل ذلك وقد جاء بأدلة على ذلك.

الديمقراطية تعريف الديمقراطية

جاء في تعريف الديمقراطية أنها تعنى سلطة الشعب وحكم الأغلبية ودولة ذات مجتمع حر وعدم التمييز وقتل الشعب(نوروزي خياباني، ١٩٩١: ١٣٣)، المساواة الإجتماعية، المساواة(المهاجري، ٢٠٠٨: ٨٧)، الإعلان الرسمي لمبدأ امتداد الأقلية للأغلبية والإعتراف رسمياً بالحرية والمساواة في الحقوق بين المواطنين والرعايا(آقابخشى وافشارى راد، ٢٠٠٤: ٢٠٠٤)، حق جميع الناس في المشاركة في قرارات الشؤون العامة(المصدر نفسه: ١٧١)، المشاركة بالحرية في صنع القرار الفعال في الحياة الفردية والاجتماعية(محمودى، ١٣٨٩: ٢٦). وردت تعريف كثيرة حول الديمقراطية من قبل علماء الاجتماع ورجال السياسة والكتاب، يقول إبراهام لينكولن(١٨٥٩-١٨٠٩) حول ذلك: حكم الشعب لصالح الشعب بواسطة الشعب(المصدر نفسه: ٧؛ كوهين، ١٩٩٥: ٢١). قال بريكليس: تسمى حكومتنا ديمقراطية لأن إدارتها في يد الكثيرين وليس بيد البعض(كوهين، ١٩٩٥: ٢١).

المقصود من الديمقراطية هو الشعبية وهي صفة من المساواة وقبول حكم الأغلبية وحقوق الأقليات(المصدر نفسه: ١٧١).

فمصطلاح الديمقراطي يشير إلى من يطالب بالحرية، المؤيد للديمقراطية والمريد للحكومة الوطنية(مهاجرى، ٢٠١٠: ٨٧).

يُطلق على مؤيدي الديمقراطية والحرية والمؤمنين بالمساواة الاجتماعية وكذلك على الأشخاص الذين هم أعضاء في أحد الأحزاب الديمقراطية في مختلف البلدان اسم الديمقراطيون (آقا بخشى و افشارى راد: ٢٠٠٤: ١٧١).

جذور الديمقراطية

كان سكان مدينة أثينا باستثناء الأطفال، النساء والعيال مجموعتان كبيرتان وهامتان: المجموعة الأولى هم القضاة، السياسيون، العسكر، الحرفيون والتجار والمجموعة الثانية كانوا مزارعين يطلق عليهم ديموتي ومنطقتهم الزراعية وقراهم تسمى ديموا. في بعض الأحيان، تجتمع المجموعتان على مدار العام لتبادل الآراء واتخاذ قرار بشأن الشؤون الرئيسية للمدينة والبلد وكانوا يطلقون عليهما الديموس. كانت هذه الكلمة أساس وجذر تشكّل الديمقراطية (فرهيخته، ١٩٩٨: ٤١٢-٤١١). كراتوس بمعنى الحكومة والسلطة وتركيب هاتين الكلمتين يشكل سلطة الشعب (طلوعي، ١٩٩٣: ٤٦٠).

استُخدم مصطلح ديمقراطية لأول مرة في زمن كليستن وهو قاضي ومصلح اجتماعي ومشعر من أثينا. في عام ٥١٠ قبل الميلاد أنهى حكم هابارك وشققه هيباس لتسقط الحكومة بيد القرويين والفقراة. سميت الحكومة المذكورة التي كان لها اصلاحات قانونية بالديمقراطية ومؤسسها كليستن. بعد ذلك في اليونان القديمة أصبح مصطلح الديمقراطية يُطلق على سلطة العوام، والأرستقراطية على حكومة الخواص (على بابا، ٢٠٠٣: ٢٨٤)، على الرغم من أن كلمة الديمقراطية قد تحولت إلى معنى المشاركة العامة في إدارة الشؤون السياسية- الإجتماعية للبلاد في مدينة أثينا (فرهيخته، ١٩٩٨: ٤١٢). أهم مؤشرات الديمقراطية الحرية، المساواة، سيادة القانون وحكم الشعب (دادور، ٢٠٠٣: ١٢- ١١).

أنواع الديمقراطية

ذكر مؤلفوا العلوم السياسية أقساماً للديمقراطية نشير منها إلى الديمقراطية الجماهيرية أو الشعبية، الديمقراطية الاشتراكية، الديمقراطية الصناعية والأهم منها جميراً الديمقراطية السياسية.

رأى الموافقين

معظم العلماء لديهم نظرة إيجابية تجاه الديمقراطية وقد أكدوا على هذا النظام: كتب مونتسكيو حول ذلك: عندما يتولى الشعب في الجمهورية زمام الأمور فإن هذا الشكل من الحكومة يسمى ديمقراطية. فالشعب في الديمقراطية من جهة هو الأمر ومن جهة أخرى هو المأمور. فالشعب لا يستطيع أن يكون آمراً إلا بواسطة أصواته التي تمثل إرادته. إذاً إرادة الشعب نفس الشعب (١٩٨٣: ٩٤). كذلك يعتقد بيرتراند راسل أن الديمقراطية أو سلطة الشعب على الشعب هي نظام سياسي تكون فيه الإدارة العامة بيد الشعب. برأيه إن حرية الرأي وحرية الفكر وحرية التعبير موجودة في الديمقراطية، ويلعب الشعب دوراً مؤثراً في شؤون ومصالح مجتمعه، ويفوز في ممارسته سيادته (دادور، ٢٠٠٣: ١٥). يعتقد موريس دوفيرج أنه في الديمقراطية، يتم انتخاب الحكام والقادة والمشرعين من خلال أصوات الشعب الحرة. فالانتخاب الحر والبعد عن أي ممارسة نفوذ هو نعمة كبيرة للمجتمع. شريطة أن يتم تطبيق الرقابة الدقيقة لتلبية متطلبات الديمقراطية وتمهيد الطريق لتحقيق ذلك (نفس المصدر).

رأى المعارضين

بعض العلماء ليس لديهم رأى إيجابي حول الديمقراطية وهذا يعود في المقام الأول إلى اختلاف رؤية الأشخاص في المشاركة الجماعية وتساوي الناس في التصويت. يقول أرسسطو: «الديمقراطية هي في الواقع التعداد وليس عدد الأصوات؛ لأنها تعطي كل شخص صوتاً، يعني أن أصوات الناس معاً تعتبر متساوية». يعتقد أفلاطون: اتخاذ القرار السياسي السليم يتطلب دراسة وافية وكافية. معظم المصوتيين يفتقدون إلى مثل هذه الخبرة. وهكذا، من المرجح أن تؤدي الديمقراطية المباشرة إلى نظام سياسي ضعيف جداً لأن الحكومة ستكون في أيدي أولئك الذين لديهم مهارة أو معرفة ضئيلة عن عملهم. فالقططان هو من ينبغي أن يدير السفينة وليس المسافرين» (بابايني، ٢٠١٢: ٤٣٢). يحذر هيرودوت، وهو مؤرخ يوناني، من نهاية مؤسفة للديمقراطية في بعض الدول: على الرغم من أن الديمقراطية تعتبر جميع الناس متساوين أمام القانون ولكن عيبها أنها من الممكن أن تنزلق بسهولة إلى موبقراطية أو حكم الرعاع والشعوب وقيادة الجهل، يعني

حكومة يكون فيها الأشخاص المتواضعون، الجاهلون وعديمى الخبرة غير اللائقين هم مصدر العمل وبطبيعة الحال فإن حكم الأشخاص البارزين والأذكياء وأصحاب الموهب أفضل من حكم الجهلة(على باباى، ٢٠ ١٣ : ٢٨٤).

يعتبر الفارابي (٣٣٩-٢٥٩ق) في كتاب آراء أهل المدينة الفاضلة أن أفضل رئيس للمدينة هو من لديه معرفة بالقضايا النظرية والعملية وقدر على إقناع الآخرين بما لديه من خيال خصب ويعتبر أن ظهور مثل هذا الشخص نادر ويقترح أن تحكم مجموعة من الأشخاص الذين يمتلكون مثل تلك الصفات مجتمعين (ليبسٌ، ٢٠٠٤، ج ١: ١٨٩). كذلك لا يوافق ابن رشد (١١٩٨-٥٩٥ق/ ١١٢٦) على الحكومة الشعبية. وبحسب رأيه فالحاكم الجيد مثل الطبيب الجيد والمواطنين كالمرضى. هذا الطبيب [الحاكم] يعرف أدوية لجميع الأمراض التي يُصاب بها المواطنون؛ لأنَّ الوحيد الذي يحدد بوضوح ما هي الأمور التي تمثل مصدر السعادة البشرية (نفس المصدر).

على الرغم من أن بعض العلماء يعارضون مبدأ الديمقراطية إلا أنهم لا يعتبرون رأى الجهلة والمجرمين والمدمنين مساوٍ لرأى الخواص، حتى أنهم يضربون أمثلة من التجارب التاريخية الخاطئة مثل دعم غالبية الشعب الألماني لهتلر وقبل ذلك معارضة معظم القبائل للأديان وتعاليمهم الإلهية (جوان آراسته، ٢٠٠٥: ٩٩؛ زرشناس، ٢٠٠٤: ١٢٨) ومع ذلك لا يمكن التشكيك بقيمة الديمقراطية الحقيقة. إذا كان انتخاب الناس قائماً على التفكير والتعقل وحقق المنتخبون معظم تطلعات المنتخبين وأمالهم. فالديمقراطية نظام قيم للغاية لأنها نابعة من أصوات جميع أفراد المجتمع.

مزايا الديمقراطية

هناك مزايا ونقطات بارزة في النظام الديمقراطي (جوان آراسته، ٢٠٠٥: ٩٦-٩٧):

١. احترام الحريات الفردية والجماعية للشعب وضمان حقوقه في المجتمع بموجب القانون
٢. الإيمان بالمساواة في مختلف المجالات السياسية والاجتماعية
٣. عدم تمركز السلطة بيد شخص واحد أو كيان وتجنب الطغيان
٤. وجود استقرار سياسي- اجتماعي

٥. إيجاد أرضية وسياق سياسى مناسب لنمو وإبداع وازدهار المواهب فى ضوء اختلاف وجهات النظر وتجاذب الآراء والتنمية السياسية والاقتصادية والثقافية الشاملة.

الاسلام والديمقراطية

بالنظر إلى آيات القرآن الكريم والأحاديث المنقولة عن المعصومين(ع) يظهر اهتمام الاسلام بالناس وأصواتهم. من منظور الاسلام جميع الناس متساوون فيما بينهم لأنّ خالقهم واحد:

﴿أَتَرَى فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِنْ تَقَوُّتٍ﴾ (الملك / ٣)

﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ (الحجرات / ١٠)

وحتى حرية اختيار الدين وعدم الإكراه في قبوله واضحة:

﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾ (البقرة / ٢٥٦)

كذلك:

﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَأَمِنَ مَنِ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا أَفَنَّتْ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾

وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ تُؤْمِنَ إِلَّا بِذِنْنِ اللَّهِ وَيَجْعَلُ الرِّجْسَ عَلَى الَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ﴾ (يونس / ١٠٠ - ١٠١)

(٩٩)

يُشاهد في سيرة المعصومين(ع) وخاصة الامام على(ع) خصائص نظام ديمقراطي حقيقي. كان لدى أمير المؤمنين(ع) إيمان كبير بدور و مكانة ومشاركة الناس في الحكومة ويدافع عن ذلك بقوة. أهم وأكبر حجم لكلام ورسائل الامام(ع) في نهج البلاغة حول الناس(محمودي، ٢٠١٠: ٤١).

ضرورة تشكيل الحكومة وشرعيتها

إنّ ضرورة تشكيل الحكومة في المجتمع هو أمر واضح ومحتمى. فسيادة القانون، النظام، الأخلاق، العلاقات الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية تتشكل بناءً على وجود مؤسسة حكومية. على الرغم من أنّ الامام على(ع) يعتبر السلطة المطلقة لله إلا أنه يؤكّد على ضرورة تشكيل حكومة للمجتمع. عندما كان الخوارج يطلقون شعار «لا حكم إلا لله»، كان يقول: صحيح أنّ الحكم لله لكنهم يريدون أن يقولوا لا أمراة ولا بد للناس من

أمير بر أو فاجر يعمل في إمرته المؤمن ويستمتع(فيها) الكافر ويبلغ الكتاب
أجله(مطهرى، ٢٠٠٧: ١٣٨).

مع انتخاب الناس تصبح الحكومة شرعية ولا يمكن لمؤسسة أو دائرة مخالفة رأيها. بعد
معركة الجمل أكد الإمام(ع) في رسالته إلى معاوية على شرعية خلافته وحكومته التي
قامت على أساس تصويت الشعب وبيعتهم:

«إِنَّهُ بِاِيْغَنِي الْقَوْمُ الَّذِينَ بَانَعُوا أَبَاكُرَ وَعُمَرَ وَعُثْمَانَ غَلَى مَا بَانَعُوهُمْ
عَلَيْهِ، فَلَمْ يَكُنْ لِلشَّاهِدِ أَنْ يَخْتَارَ وَلَا لِلْغَائِبِ أَنْ يَرُدَّ وَإِنَّمَا الشُّورَى
لِلْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ، فَإِنِ اجْتَمَعُوا عَلَى رَجُلٍ وَسَمَّوْهُ إِمَامًا كَانَ ذَلِكَ لِللهِ
رِضَى»(الرسالة: ٣٤٧)

مبادئ الديمقراطي

على غرار جميع المدارس والأنظمة الحكومية فإن للديمقراطية مبادئ وعناصر. تطرق
علماء الاجتماع ومؤلفوا العلوم السياسية في كتابهم إلى تلك الأسس والمبادئ. سنشير
 هنا إلى بعض تلك المبادئ ونقارنها مع عناصر سيرة الإمام على(ع).

١. الحرية

نعم الحرية واحدة من نعم الله. يمكن أن تكون هذه الحرية في ميادين التعبير والرأي
والانتخابات والدين والحريات الإلهية الأخرى. يقول الإمام على(ع):

«وَلَا تَكُنْ عَنْدَ غَيْرِكَ وَقَدْ جَعَلَكَ اللَّهُ حُرًّا»(الرسالة: ٣٧٩)

فالحرية من منظور الإمام على(ع) هي حق مسلم وطبيعي للبشر. فالحرمان من الحرية
ومنعها جريمة كبرى لا تغفر. فالإمام ليس فقط لا ينتهك حرية الأفراد بل لم يكن
يسمح بفعل شيء من هذا القبيل في نطاق حكمه(الخامنئي، ١٨٧٢: ٥٢).

الف. حرية الاختيار والقبول

من أهم مبادئ الديمقراطية أو سلطة الشعب حقه في الاختيار والمشاركة السياسية
في مصيره الاجتماعي. في الفكر السياسي للإسلام وبعد قبول التوحيد وحق السيادة

المطلقة لله على الإنسان والعالم وقبول ضرورة وجود حكومة للمجتمعات البشرية، فإن دور الناس في سيادتهم السياسية والاجتماعية مهم جداً. يعتبر الإمام على (ع) أنّ حق السيادة والخلافة يرتبط في البداية بالميزانية الإلهية، ومن ثم المشاركة السياسية للشعب وقبول الحاكم شرط ضروري لذلك (محمودي، ٢٠١٠: ٤٠). لقد أثبتت التاريخ التزام على (ع) بهذا المبدأ. ظل الإمام صامتاً طالما لم يقبل الجمهور العام بقيادته وحكومته وتغاضى عن حقه المؤكّد حفاظاً على الإسلام والمسلمين. كتب مرتضى مطهرى حول ذلك: «إذا كان الناس لا يريدون الإمام على (ع) عن جهل وعدم تشخيص، فلا ينبغي له ولا يستطيع بأمر الله أن يفرض نفسه على الناس» (١٩٩٩، ج ١: ٤٨٧). يعتقد الإمام: «خير البلاد ما حمله» (الحكمة ٤٤٢: ٥٢٦).

يبدو أن الإمام (ع) لم يأخذ البيعة من أحد بالقوة أبداً حتى أنه لم يجر أحداً على المشاركة في الحرب. كان عبد الله بن قيس (أبو موسى الأشعري) والى الكوفة من قبل الإمام. عندما كان الإمام بحاجة لمساعدة الناس كان أبو موسى يمنع الناس من الالتحاق بجيش الإمام. كتب الإمام على (ع) له رسالة:

«... حشد الناس للحرب. وأندب من معك، فإن حققت فائف، وإن تفشل فابعد! فإن كرهت فتنح» (الرسالة ٦٣: ٤٢٩)

في رسالة أخرى لأهل الكوفة يقول أمير المؤمنين (ع):
 «وأنا أذكّر الله من بلغه كتابي هذا لما نفر إلى، فإن كنت محسيناً أغانتي، وإن كنت مسيئاً استعذبني» (الرسالة ٥٧: ٤٢٣)

كذلك كتب عامل الكوفة رسالة إلى الإمام (ع) وقال: يوجد هنا عدة يريدون الالتحاق بالشام؛ فماذا نفعل معهم؟ فقال الإمام (ع): دعهم يذهبون لأنهم لا يستطيعون أن يتحملوا عبء العدالة الذي تحكم به حكومتنا (الخامنئي، ١٩٧٢: ٥٧). كما أن مجموعة من أهل المدينة وبديل الالتحاق بالإمام على (ع) ذهبوا نحو معاوية. فلم يجرهم الإمام (ع) على المساعدة واكتفى بكتابة رسالة إلى سهل بن حنيف والى المدينة قرّعهم فيها معتبراً أن حركتهم نابعة من الجشع (الرسالة ٧٠: ٤٣٧).

يقول الإمام (ع) حول تواجد الناس الواسع وإصرارهم على مبايعته وعدم إجبارهم على ذلك:

«وَبَسَطْتُمْ يَدِي فَكَفَفْتُهَا، وَمَدَّتُمُوهَا فَقَبَضْتُهَا ثُمَّ تَدَاكَ الْأَبْلِ الْهِيمِ عَلَى حِيَاضِهَا يَوْمَ وِرْدِهَا حَتَّى انْقَطَعَتِ النَّعْلُ وَسَقَطَ الرِّداءُ وَوُطِئَ الْصَّعِيفُ، وَبَلَغَ مِنْ سُرُورِ النَّاسِ بِتَيْعَتِهِمْ إِيَّاهُ أَنْ ابْتَهَجَ بِهَا الصَّغِيرُ وَهَدَجَ إِلَيْهَا الْكَبِيرُ وَتَحَمَّلَ نَحْوَهَا الْعَلِيلُ وَخَسَرَتْ إِلَيْهَا الْكِعَابُ»(الخطبة ٢٢٩: ٣٣١)

يقول الإمام على(ع) في مكان آخر حول ذلك:

«فَمَا رَاعَنِي إِلَّا وَالنَّاسُ إِلَى كَعْرُضِ الضَّبْعِ، يَنْثَالُونَ عَلَى مِنْ كُلِّ جَانِبِ حَتَّى لَقَدْ وَطِئَ الْخَسَنَانِ وَشُقَّ عِطْفَائِي مُجْتَمِعِينَ حَوْلَى كَرِبَيْضَةِ الْغَنَمِ»(الخطبة ٣٠: ٣)

ب. حرية الاقتراع الشعبي

في الحكومات الديمocraticية يتم انتخاب رجال الدولة بالإقتراع الشعبي ومتى أراد الناس فإنهم ينسحبون من مناصبهم دون مقاومة. إن التخلّي عن السلطة اليوم بإرادة الشعب دليل على صدق الحكم وأحد أهم معايير قياس عمق الديمقراطية في دول العالم(صحافيان، ٢٠٠٠: ٣١). في الديمقراطيات يكون الترشح والانتخابات حرّة ويحترم تصويت الشعب ورأيه. لا يُحرّم من حق الإقتراع سوى المدانين والمحكوم عليهم بموجب القانون والمحاكم المختصة وليس أولئك الذين يعارضون سياسات وممارسات الحكم(المصدر نفسه: ٣٠).

بaidu الإمام على(ع)، أبو بكر بعد ستة أشهر(الطبرى، ١٩٧٣، ج: ٤، ١٣٣٥) بل أقل من ذلك على قول آخر(شهيدى، ١٩٩٦: ١٠٩) من وفاة فاطمة(س). لقد ضحى بخلافته فداءً للإسلام وبقاء الأمة الإسلامية. حول ذلك يقول الإمام على(ع):

«خَشِيتُ إِنْ لَمْ أَنْصُرِ الْإِسْلَامَ أَهْلَهُ أَنْ أَرَى فِيهِ ثَلَمًا أَوْ هَدْمًا، تَكُونُ الْمُصِيبَةُ بِهِ عَلَى أَعْظَمِ مِنْ فَوْتٍ وَلَا يَتَكُمُ الَّتِي إِنَّمَا هِيَ مَتَّاعُ أَيَّامٍ قَلَّا إِلَيْهِ»(الرسالة ٦٢: ٤٢٧)

على الرغم أن هذا الأمر كان صعباً للغاية بالنسبة له، شخص اختير صراحة في القرآن الكريم وأعلن أنه النبي الأكرم(ص) عدة مرات خليفة له لكنه كان يرى بأعينه كيف أن زمام

الخلافة يقع بين يدي الآخرين. يقول الإمام على(ع) حول ذلك: «فَصَبَرْتُ وَفِي الْعَيْنِ فَذَدَّ وَفِي الْحَلْقِ شَجَّاً أَرَى تُرَاثِي نَهَبًا»(الخطبة ٣: ٢٩). من جهة أخرى لم يكن يرى مصلحة في انقسام جنود المسلمين ولذلك قبل طلب عثمان بأنه إذا لم يبايع فلن يذهب المسلمون لمحاربة المرتدين والكافرين(صنعاني، ١٩٩٥: ٤٧٢).

لم يجرِ الإمام على(ع) أحد على مبaitته وحول ذلك يقول: «وَلِيُسَ لِي أَنْ أَحْمِلَكُمْ عَلَى مَا تَكْرَهُونَ»(الخطبة ٢٠٨: ٣٠٥). ويتابع قائلاً: «أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّكُمْ بِإِيمَانِكُمْ عَلَى مَا بُوِيَعَ عَلَيْهِ مِنْ كَانَ قَبْلِي وَإِنَّمَا الْخِيَارَ لِلنَّاسِ قَبْلَ أَنْ يَبَايِعُوهُ، فَإِذَا بَاَيَعُوهُ فَلَا خِيَارَ لَهُمْ ... وَقَدْ بَلَغَنِي عَنْ سَعْدِ وَابْنِ مُسْلِمَةَ وَأَسَمَّةَ وَعَبْدَاللهِ وَحَسَنَ بْنَ ثَابَتَ أُمُورَ كَرْهَتِهَا وَالْحَقِّ بَيْنِي وَبَيْنِهِ»(الشيخ المفيد، ١٩٩٩، ج ١: ٣٤٤-٣٤٥). كان لأبي سفيان مكانة هامة بين العرب قبل الإسلام وعندما رأى أن الخلافة تخرج من آل عبد مناف، فحاول أن يحرّض على ضد أبو بكر. حتى أنه خاطب العباس وعلى(ع) قائلاً أين العاجزان! أين الذليلان(الطبرى، ١٩٧٣، ج ٤: ١٣٣٦)! فقال الإمام على(ع) مجيباً: «أَنْتَ تَطْلُبُ شَيْئاً لَسْنَا أَهْلَهُ لَقَدْ أَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ(ص) عَلَيْهِ عَهْدًا وَأَنَا وَفِيْ لَهِ ... وَإِنَّكَ لَا تَبْغِي مِنْ هَذَا الْإِقتِرَاحِ غَيْرَ الْفَتْنَةِ. أَقْسِمُ بِاللَّهِ أَنَّهُ لَنْ يَمْضِي وَقْتٌ طَوِيلٌ حَتَّى تَصْبِحَ حَاقِدًا عَلَى الْإِسْلَامِ. نَحْنُ بَغْنِي عَنْ خَيْرِكَ»(المصدر نفسه).

على الرغم من أن الإمام كان يحترم رأى الآخرين ووجهة نظرهم لكنه كان يؤكّد دائماً على الوحدة والأخوة وتجنب الفرقة. يقول حول خطر الفرقة:

«وَأَرْزَمُوا السَّوَادَ الْأَغْلَظَ فَإِنَّ يَدَ اللَّهِ مَعَ الْجَمَاعَةِ، وَإِيَّاكُمْ وَالْفُرْقَةَ! فَإِنَّ الشَّادَّ مِنَ النَّاسِ لِلشَّيْطَانِ، كَمَا أَنَّ الشَّادَّ مِنَ الْغَنِمِ لِلذَّئْبِ»(الخطبة ١٢٧: ٢٩)

ج. حرية التعبير

من الخصائص الهامة للنظام الديمقراطي حرية التعبير. حرية التعبير لاسيما في القضايا السياسية هي الشريان الأساسي للحكومة الديمقراطيّة. قد تجلّت هذه الحرية اليوم في أقسام الكتاب والصحافة ووسائل الإعلام. لا يخضع انتقاد الحكومة للرقابة تحت أيّة ظروف (صحافيّان، ٢٠٠٠: ٢٩). إن سياسة وسلوك الإمام على(ع) خلال حياته شاهد على هذه الميزة الديمقراطيّة. كتب الإمام على(ع) في رسالته إلى مالك الأشتر: «... اجعل لذوي

الحاجات منك قسماً تفرغ لهم فيه شخصك وتجلس لهم مجلساً عاماً فتتواضع فيه لله الذي خلقك... وتقعد عنهم جندك وأعوانك من أحراسك وشرطك حتى يكلمك متكلمهم غير متتعن ثم احتمل الخرق منهم والعى»(الخطبة ٥٣: ٤١٥)، ومن كلام أمير المؤمنين(ع):

«فَلَا تَكُفُّوا عَنْ مَقَالِ بِحَقِّهِ، أَوْ مَشُورَةِ بِعَدْلِهِ، فَإِنِّي لَسْتُ فِي نَفْسِي بِقَوْقِ أَنْ أُخْطِيَّ وَلَا آمِنُ ذِلِكَ مِنْ فِعْلِي إِلَّا أَنْ يَكْفِيَ اللَّهُ مِنْ نَفْسِي مَا هُوَ أَمْلَكُ بِهِ مِنِّي»(الخطبة ٢١٦: ٣١٧)

في مكان آخر عندما كان الإمام(ع) يتحدث مع طلحة والزبير فإنه يسمح لهم بحرية نقد السلطة:

«لَقَدْ نَقَمْتُمَا يَسِيرًا وَأَرْجَاتُمَا كَثِيرًا، أَلَا تُخْبِرَانِي، أَئِ شَيْءٌ لَكُمَا فِيهِ حَقٌّ دَفَعْتُكُمَا عَنْهُ»(الخطبة ٢٠٥: ٣٠٣)

د. حرية المعتقد والدين

الناس في النظام الديمقراطي أحرار في التعبير عن معتقداتهم ودينيهم ولا يمكن لأى حكومة أن تنكر هذه الحرية. من خلال دراسة حياة الإمام(ع) نشاهد بأم أعيننا هذا النهج في سلوك الإمام. يقول الكاتب المسيحي جورج جرداق: «لم يكن الإمام على(ع) ي يريد فرض مذهب وعقيدة معينة على الناس. مع أنه كان خليفة الرسول(ص) وملاذ الإسلام وأمير المسلمين لكنه كان يكره أن يفرض عقيدة المسلمين الدينية على أحد من الناس. في رأيه أن لكل شخص الحق في اختيار أية مجموعة أو فئة يختارها، لكن بشرط أن لا تؤدي تلك العقيدة إلى الإضرار بالمجتمع»(كريلاه بازوكي، ٢٠٠٩: ١٦٦). تصرف على(ع) مع الخارج بمنتهى الحرية والديمقراطية. على الرغم من أنه كان خليفة وهم رعية؛ وكان قادرًا على اتخاذ أي إجراء سياسي ضدهم إلا أنه لم يسجنهم ولم يجعلهم حتى أنه لم يقطع سهمهم من بيت المال. كان ينظر إليهم مثل كل الأشخاص. لقد كان أحراً في عرض عقائدهم في كل مكان(مطهرى، ٢٠٠٧: ١٢٣).

ذات يوم كان الإمام(ع) على المنبر. سئل سؤال وأجابه على(ع) مباشرة. فصاح أحد الخارج: قاتله الله كم هو عالم! فأراد الآخرون التعرض له لكن علياً(ع) قال: دعوه. لقد

سبّنى لى وحدي (المصدر نفسه: ١٢٣). كان على (ع) فى صلاة الصبح فقرأً / بن الكواء خلفه: «ولقد أوحى إليك وإلى الذين من قبلك لئن أشركت ليحيطن عملك ولتكونن من الخاسرين» (الزمر / ٦٥) فأنصت على (ع) تعظيمًا للقرآن حتى فرغ من الآية ثم عاد فى قراءته عدة مرات فأنصت على، ثم قرأ: «فاصبرأ وعده الله حق ولا يستخفنك الذين لا يوقنون» (الروم / ٦٠) (نفس المصدر: ١٢٤-١٢٥).

هـ. حرية الأقليات

تتمتع الأقليات الدينية فى مجتمع قائم على الديمقراطية بحرية الدين والقيام بالطقوس الدينية. لا تستطيع أية حكومة إجبار هؤلاء الأشخاص على ترك الدين والطقوس. خلال حكمه على (ع) كانت الأقليات الدينية بمثابة المسلمين أحجاراً وفى كف حمایته وكان الإمام يوصى ولاته فعل ذلك. جاء في نص عهد مالك بن الأشتر:

«الناس صنفان: أما أخ لك في الدين، أو نظير لك في الخلق...» (الرسالة: ٥٣)

(٤٠٥)

كتب الإمام لمعقل بن قيس الرياحي:

«اتقِ اللهَ الَّذِي لَأبْدَى لَكَ مِنْ لِقَائِهِ ... وَلَا يَحْمِلْنَكُمْ شَنَانَهُمْ عَلَى قِتَالِهِمْ قَبْلَ دُغَائِهِمْ وَالْإِغْذَارِ إِلَيْهِمْ» (الرسالة: ١٢: ٣٥١)

قام بتوبیخ الناس والمسؤولين بسبب مهاجمة ممثل معاوية إلى المستودع وقال: «بلغني أن أحد جنود العدو قد دخل على امرأة مسلمة وامرأة ذمية وأخذ منها الخلخال والحلى بالقوة. فلا يلام المسلم إذا مات كمداً وحزناً بعد ذلك الحادث» (الشيخ المفيد، ٢٠٠٨: ٢٨٣)

أخذ الإمام بعين الإعتبار في نص العهد لنصارى نجران أن لا يروا ظلماً ولا ينتهك لهم حق من الحقوق ويعتبر أن دماء النصارى مثل دماء المسلمين (جرdac، ١٩٩٠، ج ١: ٢٤٨). كان الإمام (ع) في شوارع الكوفة ... فمر بشخص يتکفف وهو شيخ كبير السن. فوقف متوجباً وقال: ما هذا؟ وبعد الفحص والتحقيق قالوا: يا أمير المؤمنين إنه نصارى قد كبر وعجز ويتكفف. فقال الإمام (ع): ما أنصفتهمو ... استعملتموه حتى إذا كبر وعجز تركتموه، اجروا له من بيت المال راتباً (الحر العاملی، ج ١١، لا تا: ٤٩).

كتب الإمام على(ع) إلى عامله على فارس؛ عمر بن أبي سلمه حول تعامله مع الدهاقين غير المسلمين:

«فَأَلْبَسْ لَهُمْ جِلْبَاباً مِنَ الْلِّيْنِ تَشْوُبَهُ بِطَرَفِ مِنَ الشَّدَّةِ، وَدَأْوِ لَهُمْ بَيْنَ الْقُسْوَةِ وَالرَّأْفَةِ، وَامْزُجْ لَهُمْ بَيْنَ التَّقْرِيبِ وَالْأَدْنَاءِ وَالْأَبْعَادِ وَالْأَفْصَاءِ»(الرسالة

(٣٥٧ : ١٩)

نقل عن الإمام(ع) أنه قال: «لو كسرت لي وسادة فقعدت عليها لقضيت بين أهل التوراة بتوراتهم وأهل الانجيل بانجيلهم وأهل الزبور بزبورهم وأهل الفرقان بفرقائهم»(الشيخ المفيد، ج ١ : ٣٠).

و. حرية الأحزاب

عادةً يوجد في الدول الديمقراطية نظام التعددية الحزبية. فالاحزاب والجمعيات السياسية والنقابية حرة بموجب القانون ويمكن لها أن تعمل بحسب قوانينها وأنظمتها ولا يحق للحكومة فرض قيود أو حظر عليها(صحفيان، ٢٠١٠ : ٢٨). لم يكن تسامح الإمام على(ع) وتساهله مع معارضيه خافياً على أحد. في بعض الأحيان يكون الإمام(ع) مشغول بالصلاوة أو المنبر فيقول الخوارج: يا على! لا حكم إلا لله. أنت وأصحابك لا تليقون بالحكومة. فيجيبهم أمير المؤمنين(ع) قائلاً: «كلام حق يراد به باطل»(الخطبة ٤٠ : ٦٥) في موقعة صفين لم يكن راضياً بالتحكيم وكان يعلم أنها خدعة لكنه قبل برأى وعقيدة بعض الجنود؛ على الرغم من أن ذلك أصبح سبباً لإنقاذ معاوية وأنصاره. على الرغم من أن الإمام كان بحاجة ماسة للجيش للحفاظ على الإسلام وحكومته الواسعة، لكنه لم يجرأ أي شخص على الحرب باستخدام أدوات الخلافة؛ وفي الوقت نفسه كان يذكرهم بواجبهم الشرعي(الخامنئي، ١٩٧٢ : ٥٨).

٢. المساواة أمام القانون

كان الحكم والقانون شيئاً واحداً خلال فترة طويلة من حياة البشر وكان القانون عبارة عمما يريده الحاكم. سيادة القانون عبارة عن مفهوم معناه أن الحاكم دون القانون وإجباره على الحكم عن طريق القانون ونتيجة ذلك سيادة القانون وتعزيز الحاكم الذي يسعى

لدعم الحقوق السياسية والإجتماعية والإقتصادية. الله هو المشرع في الدين الإسلامي المقدس مثل بقية الأديان السماوية لأنه خالق الإنسان والخلق يؤمنون به.

﴿أَفَحُكْمُ الْجَاهِلِيَّةِ يَنْغُونَ وَمَنْ أَحَسَّ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ بُوْقُونَ﴾ (المائدة/٥٠)

إن وجود العصمة لدى أنبياء الله الذين ينقولون عنه الأوامر والقوانين إلى البشر تمنعهم من التجاوزات وانتهاكات القانون.

من جهة أخرى ومثل الحكومات الديمقراطيّة فجميع البشر متساوون لا يتمايزون عن بعضهم في أصل الخلق ويعتبرون عباد الله، فإن فروقاً مثل العرق، الميراث، اللغة، اللون، والظروف المناخية والثروة والجنس لا تعتبر معياراً للمنزلة والأفضلية. في الديمقراطيات القانون أعلى معيار وداعم لجميع الناس. فالجميع متساوون أمام القانون. لا يعتبر الوضع الوظيفي والإجتماعي والثروة والقرب من رجال الدولة امتيازاً تجاه القانون.

فكبار المسؤولين في البلاد يمكن مقاضاتهم في المحكمة بشكوى من أشخاص عاديين. لا يوجد محاكم مغلقة وخاصة لطبقة أو فئة معينة. فجميع الأشخاص يحاكمون في محكمة عامة وعلنية (صحافيان، ٢٠١٠: ٣٢-٣١). كتب الإمام على (ع) إلى الأشعث بن قيس وهو والي على أذربيجان:

«إِنَّ عَمَلَكَ لَيْسَ لَكَ بِطُعْمَةٍ، وَلَكِنَّهُ فِي عُنْقِكَ أَمَانَةٌ، وَأَنْتَ مُسْتَرْعِي لِمَنْ فَوْقَكَ» (الرسالة ٥: ٣٤٤)

وأهم جانب من جوانب احترام مبدأ المساواة في الدولة هو المساواة بين الجميع أمام القانون وهذا الأمر صحي بالنسبة للحكومات (محمودي، ٢٠١٠: ٦٩).

يقول الإمام على (ع) لعمر بن الخطاب: «ثَلَاثٌ إِنْ حَفَظْتُهُنَّ وَعَمِلْتَ بِهِنَّ كَفْتَكَ مَا سَوَاهُنَّ وَإِنْ تَرْكَتُهُنَّ لَمْ يَنْفَعَكَ شَيْءٌ سَوَاهُنَّ: إِقَامَةُ الْحَدُودِ عَلَى الْقَرِيبِ وَالْبَعِيدِ، وَالْحُكْمُ بِكِتابِ اللَّهِ فِي الرِّضَا وَالسَّخْطِ، وَالْقِسْمُ بِالْعَدْلِ بَيْنَ الْأَحْمَرِ وَالْأَسْوَدِ» (الشيخ الطوسي، ج ٦: ٢٢٧). جاء في التاريخ أن على (ع) قد لقيه عند مسيره إلى الشام دهاقين الانبار، فترجلوا له واشتدوا بين يديه فقال:

«مَا هَذَا الَّذِي صَنَعْتُمُوهُ؟ قَالُوا: خَلَقْتَ مِنَا نَعْظِمَ بِهِ أَمْرَاءَنَا. فَقَالَ (ع): وَاللَّهِ مَا يَنْتَفِعُ بِهَذَا أَمْرَاؤُكُمْ! إِنَّكُمْ لَتَشْقُقُونَ بِهِ عَلَى أَنْفُسِكُمْ وَتَشْقُقُونَ بِهِ فِي آخِرَتِكُمْ» (الحكمة ٤٥٣ - ٤٥٤)

٣. مراعاة حقوق المواطنين

من خصائص النظام الديمقراطي، الاهتمام بعامة الناس وكسب رضاهما. ينبغي أن يكون هذا الأمر هدفاً أساسياً لدى الحكام لأن أصوات الناس هي التي تحدد استمرار حكمتهم والمبادئ الأخرى للديمقراطية مثل الحرية، المساواة، القانون والكثير من المفاهيم الأخرى تجد معنى في ضوء ذلك(محمودي، ٢٠١٠: ٥١-٥٠).

الف. العدالة الاجتماعية

من خصائص النظام الديمقراطي إجراء العدالة بين مواطني المجتمع. أكد الإمام(ع) على هذا الأمر في العقيدة والعمل. من كلامه: «صلاح الناس في العدل»(تميمى آمدى، ٤٤٩). وكذلك: «العدل زينة الملك»(نفس المصدر: ٥٧٩). كتب الإمام(ع) في رسالته إلى مالك الأشتر:

«ولَيَكُنْ أَحَبَّ الْأَمْوَارِ إِلَيْكَ أَوْسَطُهَا فِي الْحَقِّ، وَأَعْمَهَا فِي الْعَدْلِ، وَأَجْمَعُهَا لِرِضَى الرَّعِيَّةِ»(الرسالة ٥٣: ٤٠٥)

من منظور الإمام على(ع) لا وجود للمجتمع الطبقى وكل الناس متساوون. فمن وجهة نظره لا يوجد أفضلية في العرق واللغة والمذهب. حينما بلغ الإمام على(ع) أن عثمان بن حنيف والى البصرة دعى إلى ضيافة أحد أشراف البصرة وأصحابهم ومضى إليها، فأنكره بشدة وبعث له رسالة وبخه فيها على قبول الدعوة لأنّ الفقراء لم يكونوا مدعوبين إلى تلك الضيافة، وأنه خلف جدار هذا المنزل بطون غرثى وأكباد حرى(الرسالة ٤٥: ٣٩٣).

وبخ على(ع)، على بن رافع الذي كان خازناً على بيت المال لأنه أعطى ابنته عقد لؤلؤ عارية مضمونة مردودة بعد ثلاثة أيام في أيام الأضحى وقال: ردّه من يومك هذا وإياك أن تعود لمثل هذا فتنالك عقوبتي.

ثم قال لابنته: لا تذهبين بنفسك عن الحق، أكلّ نساء المهاجرين تتزين في هذا العيد بمثل هذا(جريدة، ١٩٩٠، ج ١: ١١٥)؟ ثم أقسم الإمام(ع) لو ان ابنته أخذت هذا العقد على غير عارية مضمونة وكانت إذاً أول هاشمية قطعت يدها على سرقة(الشيخ الطوسي، ١٩٩٧، ج ١٠: ١٧٣)!

ب. العدالة الإقتصادية

من مظاهر النظام الديمقراطي في مجال الاقتصاد التركيز على العدالة الاقتصادية. فالنظام الديمقراطي لا يقر الإختلاف والتمييز بين أفراد وفئات المجتمع. من خلال دراسة آراء وأداء الإمام(ع) يبدو أن نهج أمير المؤمنين(ع) كان هكذا طوال خلافته. ومن كلام له في اليوم الثاني من خلافته حول ردّه على المسلمين من قطاع الخليفة الذي سبقه:

«وَاللَّهِ لَوْ وَجَدْتُهُ قَدْ تُرْوَجَ بِهِ النِّسَاءُ، وَمُلِكَ بِهِ الْأَمْمَاءُ، لَرَدَدْتُهُ، إِنَّ فِي الْعَدْلِ سَعَةً، وَمَنْ ضَاقَ عَلَيْهِ الْعَدْلُ، فَالْجَحْوُرُ عَلَيْهِ أَضِيقُ!»
(الخطبة ١٥: ٣٩)

في اليوم الثاني من البيعة قال لكاتبه عبد الله بن رافع: أعط لم من حضر من الناس، من الحمر والسود ثلاثة دراهم. فقال سهيل بن حنيف: يا أمير المؤمنين! هذا الشخص كان غلامي حتى الأمس واليوم قد تحرر. فهل تعطيه مثل سهمي؟ فقال الإمام على(ع): سهمك مساو لسهمه(اليعقوبي، لا تا، ج ٢: ٧٥).

من الإجراءات الهامة التي قام بها الإمام(ع) بعد تقلده الخلافة إلغاء التمييز في دفع رواتب بيت المال الذي درج في عهد الخليفة الثاني؛ على الرغم من أن سهمه كان أكثر من معظم الناس. طلب البعض من الإمام أن يتراجع عن تصييره الناس أسوة في العطاء لأن الناس من جهة قد اعتادوا على هذا الأمر لأكثر من عقدين، ومن جهة أخرى فإن معاوية قد جذب الناس إليه بإنفاقه الكبير من الأموال لكن الإمام(ع) قال لهم:

«وَاللَّهِ لَا أَطُورُ بِهِ مَا سَمَرَ سَمِيرٌ وَمَا أَمَّ نَجْمٌ فِي السَّمَاءِ نَجْمًا! لَوْ كَانَ الْمَالُ لِى لَسْوَيْتُ بَيْنَهُمْ، فَكَيْفَ وَإِنَّمَا الْمَالُ مَالُ اللَّهِ لَهُمْ!»
(الخطبة ١٦٩: ١٢٦)

حتى أن الإمام(ع) لم يرض أن يعطي حصة أكثر من بيت المال لأخيه الأصغر، عقيل(الخطبة ٢٤: ٣٢٨-٣٢٧). عندما قدمت سودة ابنة عمارة الهمدانية علياً(ع) تشكوا إليه رجل ولاه الصدقات بكى ثم قال: اللهم أنت الشاهد على وعليهم أني لم أمرهم بظلم خلقك ولا بترك حقك. ثم أخرج من جيبه قطعة جلد كهيئة طرف الجراب فكتب فيها: «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ... فَأَوْفُوا الْكِيلَ وَالْمِيزَانَ وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ»، إذا قرأت كتابي فإحفظ بما في يديك عن عملنا حتى يقدم عليك من يقبضه منك والسلام»(جرdac، ١٩٩٠، ج ٣: ٧٢-٧١). ومن كلامه أيضاً:

«وَاللَّهِ لَانْ أَبِيتَ عَلَى حَسَكِ السَّعْدَانِ مُسْهَدًا، أَوْ أَجَرَ فِي الْأَغْلَالِ مُصَفَّدًا،
أَخْبُ إِلَى مِنْ أَنْ أَلْقَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ طَالِمًا لِبَعْضِ الْعِبَادِ، وَغَاصِبًا
لِشَيْءٍ مِنَ الْحُطَامِ»(الخطبة ٢٢٣: ٣٢٧)

على الرغم من أن البعض كان يعتبر الإمام على(ع) ضالاً وكافراً إلا أنه لم يقطع سهمهم من بيت المال ووفر لهم الأمان الروحي والمالي(كربلائي بازوكي، ٢٠٠٩: ١٧٢).

ج. الجدارة

في النظام الديمقراطي يقوم الناس باختيار شخص لتولى زمام الأمور يكون من وجهة نظرهم جدير بالحكم. وعندما يقوم باختيار أعلاوه واحتراماً لرأي الناس يجب أن يختارهم لائقين ويتجنب اختيار الأشخاص غير اللائقين. عند اختيار أول الخلفاء الراشدين عبر له الإمام على(ع) عن جدارته وأفضليته لكنه يباع بالإجبار ونزاولاً عند رغبة الجمهور ويقول:

«أَمَا وَاللَّهِ لَقَدْ تَقَمَّصَهَا فُلَانٌ، وَإِنَّهُ لَيَعْلَمُ أَنَّ مَحَلَّهُ مَحَلُّ الْقُطْبِ مِنَ الرَّحَّا، يَنْحَدِرُ عَنِ السَّيْلِ، وَلَا يَرْقُى إِلَى الطَّيْرِ، فَسَدَّلْتُ دُونَهَا ثُوبًا»(الخطبة ٣: ٢٩)

يوصي الإمام(ع) في عهد مالك الأشتر:

«فُولٌ من جنودك أنسجمهم في نفسك لله ولرسوله وإمامك وأنقاهم جيباً وأفضلهم حلماً من يبطئ عن الغضب ويستريح إلى العذر ويرأف بالضعفاء وينبئ على الأقوياء. ومنم لا يثير العنف ولا يقعد به الضعف. ثم الصدق بذوى الأحساب وأهل البيوتات الصالحة والسوابق الحسنة ثم أهل النجدة والشجاعة والساخاء والسمامة، فإنهم جماع من الكرم وشعب من العرف»(الرسالة ٥٣: ٤٠٩)

وكذلك يقول حول القضاة:

«ثم اختر للحكم بين الناس أفضل رعيتك في نفسك ممن لا تضيق به الأمور» (المصدر نفسه: ٤١١)

وحول اختيار عمال الحكومة يقول:

«وتوكح منهم أهل التجربة والحياة من أهل البيوتات الصالحة والقدم في الإسلام المتقدمة، فإنهم أكرم أخلاً وأصح أعراضاً وأقل في المطامع إشرافاً وأبلغ في عواقب الأمور نظراً»(المصدر نفسه)
و حول اختيار الكتاب أيضاً يقول:

«وفَكَرَ بِشَكْلٍ صَحِيحٍ فِي الْكِتَابِ وَالْأُمَانَاءِ وَأَوْكَلَ أَعْمَالَهُ لِأَفْضَلِهِمْ»(المصدر نفسه: ٤١٣)

د. العمل من أجل رفاهية المجتمع

يجب على الحاكم الديمقراطي أن يفكر في معيشة الناس ورفاهيتهم النسبية. من الجدير به أن يعيش بنفس الطريقة التي يعيش بها الناس في المجتمع وليس السعي وراء جمع الثروة. كان الإمام على(ع) يتبع في حياته بساطة العيش ويحاول القضاء على الفقر والعوز في المجتمع وحول ذلك يذكر:

«إِنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ فَرَضَ فِي أَمْوَالِ الْأَغْنِيَاءِ أَقْوَاتَ الْفُقَرَاءِ فَمَا جَاءَ فَقِيرٌ إِلَّا بِمَا مُتَّعِّنَ بِهِ غَنِيٌّ»(الحكمة ٣٢٨: ٥٥)

في فترة حكومته يرتجف في الشتاء من شدة البرد ولم يكن يمتلك سوى لحاف قديم. فقالوا له: يا أمير المؤمنين! لقد جعل الله لك وأسرتك سهماً في هذا المال وأنت تتصرف هكذا! فأجاب الإمام على(ع): أقسم أنني لم آخذ شيئاً من سهمكم وهذا نفس اللحاف الذي أحضرته معى من المدينة(عبد المقصود، ١٩٩٧: ٤٨٥). كتب أمير المؤمنين إلى مالك الأشتر: «إِيَّاكَ وَالإِسْتِئْثَارِ بِمَا النَّاسُ فِيهِ أَسْوَةً»(الرسالة ٥٣: ٤١٥).

عندما كان غلامه قنبر يخبيء له أطباقاً من نقود الذهب والفضة قال له: أتحب أن تدخل ناراً إلى بيتي؟ ثم أصدر أمراً بأن توزع على الجميع وقال: يا صفراء ويا بيضاء غرّى غيري(الثقفي الكوفي، ١٤٠٧ق: ٣٧). يتضح زهد الإمام(ع) أكثر في رسالته إلى عثمان بن حنيف:

«أَلَا وَإِنَّ إِمَامَكُمْ قَدِ اكْتَفَى مِنْ دُنْيَاهُ بِطِمْرَيْهِ، وَمِنْ طُغْمِهِ بِقُرْصَيْهِ، أَلَا وَإِنَّكُمْ لَا تَقْدِرُونَ عَلَى ذَلِكَ، وَلَكِنْ أَعْيُنُونَى بِبُرَاعَ وَاجْتِهَادَ وَعِقَّةَ وَسَدَادَ. فَوَاللَّهِ مَا كَرَزْتُ مِنْ دُنْيَاكُمْ تِبْرَأُ، وَلَا ادَّحَرْتُ مِنْ غَنَائِمَهَا وَفَرَأُ، وَلَا أَعَدَدْتُ لِبَالِي ثَوْبِي

طِمْرًا، وَلَا حُزْتُ مِنْ أَرْضِهَا شِيرًا، وَلَا أَخَذْتُ مِنْهُ إِلَّا كَقُوتِ أَثَانِ دَبْرَة، وَلَهِيَ فِي عَيْنِي أُوهَى وَأَهَوْنُ مِنْ عَفْصَةِ مَقِرَّة. وَلَوْ شِئْتُ لَأَهْتَدِيَتُ الطَّرِيقَ، إِلَى مُصَفَّى هَذَا الْعَسْلِ، وَلُبَابِ هَذَا الْقَمْحِ، وَنَسَائِجِ هَذَا الْفَرْزِ. وَلَكِنْ هَيْهَاتَ أَنْ يَغْلِبَنِي هَوَى، وَيَقُولَنِي جَشَعَى إِلَى تَحْيِيرِ الْأَطْعَمَةِ وَلَعْلَ بِالْجِبَازِ أَوِ الْيَمَامَةِ مَنْ لَا طَمَعَ لَهُ فِي الْقُرْصِ، وَلَا عَهْدَ لَهُ بِالشَّبَّى أَوْ أَبِيتِ مِنْطَانَا وَحَوْلَى بُطُونَ غَرْثَى وَأَكْبَادَ خَرَّى»(الرسالة ٤٥: ٣٩٥).

وهكذا كان هو بنفسه يحمل الطعام والملابس للسجناء ويتفقدتهم؛ حتى نُقل أنه أرسل من طعامه إلى ضاربه/بن ماجم(المجلسى، ٣/١٤٠ ق/١٩٨٣، ج ٤٢: ٢٨٧).

هـ. الحكمة والتشاور مع أهل الحكمة

يمكن للحاكم الديمقراطي أن يكون ناجحاً عندما تستند معتقداته وأفعاله إلى العقل والحكمة. بالإضافة إلى ذلك يختار لنفسه مستشارين حكماء ومتفكرين. يمكننا أن نرى هذا الرأى بعينه في قول وسلوك الإمام على(ع). يقول الإمام على(ع):

«يجب أن يكيفك عقلك فيظهر لك طريق الضلال من الفلاح»(المصدر نفسه، ح ٤٢١: ٥٢٣).

كما يقول عن حكمة الحكام:

«فَلْيَصُدِّقْ رَائِدُ أَهْلَهُ، وَلْيُحْضِرْ عَقْلَهُ»(الخطبة ١٥٤: ٢٠٣)

ينصح الإمام(ع) مالك بن الأشتر بمرافقة العلماء: وأكثر مدارسة العلماء ومنافحة الحكماء في تثبيت ما صلح عليه أمر بلادك وإقامة ما استقام به الناس قبلك»(الرسالة ٥٣: ٤٠٧). ويقول أيضاً:

«من استبد برأيه هلك ومن شاور الرجال شاركهم في عقولهم»(الحكمة ١٦١: ٥٧٥)

من كلامه:

«من شارك الناس آراءهم عرف جيداً الخطأ من الصواب»(الحكمة ١٧٣: ٤٧٥)

الديمقراطية مناهضة للحرب والظلم

الديمقراطيات الحقيقة أساساً تدعو للسلام وتناصر حقوق الإنسان وعلى الأقل من الناحية النظرية فهي مناهضة للحرب وتجنب أية نزاعات خارجية. فهم لا يرون مصلحة في هدر الرأسمال البشري والمادى للبلاد في الحرب ويؤمنون بحل الخلافات مع الدول بالطرق السلمية(صحافيان، ٢٠٠٠: ٣٣-٣٢). فالحرب مرفوض في سيرة الامام على(ع) إلّا إذا كان لإنقاذ الحق وانتزاع حق المظلوم من الظالم. يقول الامام على(ع) في الخطبة الشقشيقية:

«وَمَا أَخَذَ اللَّهُ عَلَى الْعُلَمَاءِ أَلَا يُقَارِرُوا عَلَى كِبَرَةِ ظَالِمٍ وَلَا سَعْبِ مَظْلُومٍ، لَا لَقِيَتْ حَبْلَهَا عَلَى غَارِبِهَا، وَلَسَقَيَتْ أَخْرَهَا بِكَأسِ أَوْلَاهَا»(الخطبة ٣: ٣١)

وفي الخطبة المنبرية يبيّن الامام(ع) صفات القائد العادل وفلسفة الحرب:

«اللَّهُمَّ إِنَّكَ تَعْلَمُ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ الَّذِي كَانَ مِنَّا مُنَافِسًا فِي سُلْطَانٍ وَلَا اتَّمَاسَ شِئْءٍ مِنْ فُضُولِ الْحُطَامِ وَلَكِنْ لِنَرِدَ الْمَعَالِمَ مِنْ دِينِكَ وَنَظْهَرَ الْأَصْلَاحَ فِي بِلَادِكَ، فَيَأْمَنَ الْمَظْلُومُونَ مِنْ عِبَادِكَ، وَتُقَامَ الْمُعَطَّلَةُ مِنْ حُدُودِكَ»

(الخطبة ١٣١: ١٧٥)

وقال حول ذلك:

«وَاللَّهِ لَوْ أُغْطِيَتِ الْأَقْالِيمُ السَّبْعَةُ بِمَا تَحْتَ أَفْلَاكِهَا، عَلَى أَنْ أُغْصِيَ اللَّهُ فِي نَمْلَةٍ أَسْبَبَهَا جُلْبٌ شَعِيرَةٌ مَا فَعَلْتُهُ»(الخطبة ٢٢٤: ٣٢٩)

يقول الامام على(ع) في وصيته للحسن(ع) و الحسين(ع):

«وَكُونَا لِلظَّالِمِ خَصْمًا، وَلِلْمَظْلُومِ عَونَانًا»(الرسالة ٤٧: ٣٢٩)

ومن كلامه أيضاً:

«يَوْمُ الْعَدْلِ عَلَى الظَّالِمِ أَشَدٌ مِنْ يَوْمِ الْجَوْرِ عَلَى الْمَظْلُومِ»(الحكمة ٣٤١: ٣٤١)

(٥٦)

حتى لم يكن الامام(ع) مستعداً لاستخدام أي شخص بالإجبار للحرب:

«لَا تَسْتَعْنَ بِمَنْ يَمْتَنِعُونَ عَنْ مَسَاعِدِكَ، لَأَنَّهُ مِنَ الْأَفْضَلِ أَنْ لَا يَشَارِكَ فِي

الحرب مِنْ يَكْرَهُهَا»(الرسالة ٥٣: ٤٠٢)

التحالف والتسوية

كل مجتمع يضم مجموعات من الناس مع وجهات نظر مختلفة حول المسائل التي تهم المواطنين. لأن الحكومة الديمقراطية تعتبر هذا الأمر مفيداً للناس فإنها تتفق مع وجهات النظر المختلفة بل إنها تدعمها. هذه السمة تجعل الناس أكثر انقياداً للحكومة. يمكن مشاهدة أقصى درجات التسوية وحتى التسامح مع المعارضين في سيرة الإمام على(ع). وبعد حرب الجمل سامح كل من حمل السلاح وحارب ضده وأعاد عائلة التي كانت من مثيري الحرب ضده بمنتهى الكرامة والإحترام إلى المدينة. في معركة صفين ومع أنهم في بداية الأمر قد منعوا الماء عن على(ع) وأنصاره، لكن بعد استعادة مشرعة الماء لم يمنعه عنهم وسامح عمرو بن العاص الذي قام بهذا الأمر (جرداق، ١٩٩٠، ج ٣: ١٤-١٣).

القضاء المستقل

في الحكومات الديمقراطية تم الفصل بين السلطات بشكل كامل وتتمتع السلطة القضائية كبقية السلطات باستقلالية تامة. إذا كانت هذه السلطة تحت سيطرة حكومة أو شخص أو مركز معين، فإنه يمكن بسهولة ملاحقة المعارضين وحتى منتقدي السيادة (صحافيون، ٢٠٠٠: ٢٧).

من منظور الإمام على(ع) ينبغي أن يتحلى القاضي بمنتهى العدالة ولا فرق لديه بين غنى وفقر، مسلم وغير مسلم، خليفة ورعيه، إمام ومأمور، قريب وغير قريب. إن التزام على(ع) بهذا النهج سواء في زمن خلافته أو قبلها واضح وجلي. اشتكتي رجل علىاً(ع) إلى عمر بن الخطاب وكان جالساً بجانبه. فقال له عمر: قم يا أبو الحسن! قف بجانب اليهودي موقف القضاء. بعد تبرئة على باعتراف اليهودي، لاحظ عمر على وجهه على تغيراً، فقال له: أو قد ساءك أنني أوقفتك بجانب اليهودي موقف القضاء، فقال على(ع): لا وإنما خشيت ظن اليهودي محاباتي عليه لما ناديته باسمه وناديتنى بكنىتي (جرداق، ١٩٩٠، ج ١: ٩٩). في زمن خلافة عثمان اتهموا وليد بن عقبة بشرب الخمر وسبب قرابته من عثمان لم يجرؤ أحد على إقامة الحد عليه. مع إصرار الإمام(ع) اضطر عثمان لإجراء الحكم (مسلم، ١٤١٩/١٩٩٩م، ج ٣، ١٣٣٢-١٣٣١؛ أبوالفرج الأصفهاني، ١٤٠٧/١٩٨٦م).

ج ٥: ١٤٢). على قول فإن على(ع) هو من أقام الحد(زرين كوب: ١٩٩٠: ١١٠). عندما جلس الإمام(ع) على سدة الخلافة أصرّ على التنفيذ الصحيح للعدالة. فلم يكن يفرق بينه وبين الآخرين. نُقل أنه عندما رأى درعه عند رجل نصراني تقدم بشكوى إلى القاضي شريح وكان على(ع) قد استقضاه. لأنه لم يكن يملك دليلاً على ملكيته حكم القاضي بأن الدرع للنصراني. عندما خطى النصراني عدة خطوات عاد وأقسم أن الدرع على(ع) قد سقط عن ظهر ناقته في طريق صفين(الثقفي الكوفي، ١٩٧٦، ج ١: ١٢٤). فأهداه الإمام(ع) الدرع مع حصان(زرين كوب، ١٩٩٠: ١١١). عندما أقام على الحد على النجاشي الشاعر بسبب شرب الخمر، اعترض أهل قبيلته على ذلك لأن النجاشي كان من خواص أصحاب على(ع) وكان يعتبر ممن يغضبون أهل الشام. فقال على(ع): «وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاطِئِينَ». يا أخا نهدى هل هو إلا رجل من المسلمين، انتهك حرمة من حرم الله؟ أقمنا عليه حداً كان كفارته(المجلسى، لا تا، ٤١: ٢٩)! إن أمير المؤمنين(ع) أمر قنبراً أن يضرب رجلاً حداً، فغلط قنبراً؛ فزاده ثلاثة أسواط، فأقاده على(ع) من قنبراً ثلاثة أسواط(الحر العاملى، ج ١٨، لا تا: ٣١٢).

نُقل أن الإمام(ع) قد كتب إلى أحد عماله وقد خان في بيت مال المسلمين:

«فَاتَّقِ اللَّهَ، وَارْدُدْ إِلَى هُؤُلَاءِ الْقَوْمِ أَمْوَالَهُمْ، فَإِنَّكَ إِنْ لَمْ تَفْعَلْ ثُمَّ أَمْكَنَنِي اللَّهُ مِنْكَ لِأَعْذِرَنَّ إِلَى اللَّهِ فِيكَ، وَلَا صِرَبَنَّكَ بِسَيْفِي الَّذِي مَا ضَرَبْتُ بِهِ أَحَدًا إِلَّا دَخَلَ النَّارًا! وَوَاللَّهِ لَوْ أَنَّ الْحَسَنَ وَالْحُسَيْنَ فَعَلَا مِثْلَ الَّذِي فَعَلْتَ، مَا كَانَتْ لَهُمَا عِنْدِي هُوَادَةٌ، وَلَا ظَفِيرًا مِنِّي بِإِرَادَةٍ، حَتَّى أَخْذَ الْحَقَّ مِنْهُمَا، وَأَرِيحَ الْبَاطِلَ عَنْ مَظْلَمَتِهِمَا»(الرسالة ٤١: ٣٩١)

قبل شهادة على(ع) أوصى أهله حول حكم القصاص من ضاربه والعدل فيه: «يَا بَنِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ! لَا أَفْيَنَّكُمْ تَخُوضُونَ دِمَاءَ الْمُسْلِمِينَ حَوْضًا، تَقُولُونَ: قُتِلَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ. أَلَا لَا تَقْتُلُنَّ بَنِي إِلَّا قَاتِلِي»(الرسالة ٤٧: ٣٩٩)

من خلال دراسة وصية الإمام(ع) إلى مالك الأشتر حول القضاء والعدل نستنتج النقاط التالية:

١. اختيار أشخاص مؤهلين، أكفاء ومحبين للعمل في النظام القضائي
٢. إدانة ورفض أي تعذيب واضطهاد في التحقيق والتقاضي

٣. التناسب بين العقاب والجريمة
٤. دفع الديمة والدم مقابل العقوبات الجائرة بحق المدانين(ابراهيمى تبار، ٢٠٠٩: ٢٤)

الحكومة المستجيبة

الحكومة المستجيبة هي حكومة يكون من واجب موظفيها سواء كانوا منتخبين أو معينين أن يكونوا في متناول الشعب وأن يشرحوا لهم حول قراراتهم وأعمالهم. فإذا كانت الحكومة الديمocratية تفتقد إلى مثل هذه الخصائص فإن إمكانية الفساد ستكون متوقعة.

الف. إمكانية الوصول

إن الحكام والمسؤولين الحكوميين في النظام الديمocratى، وبسبب شعبيتهم، بمتناول الشعب ولا يوجد بينهم أية حواجز، ولكن على العكس من ذلك سيقوم حكام الأنظمة غير الديمocratية باتخاذ تدابير أمنية صارمة للحفاظ على الحكم. حول هذه المسألة يقول الإمام على(ع):

«أما بعد فلا تطولن احتجابك عن رعيتك، فإن احتجاب الولاية عن الرعية
شعبة من الضيق وقلة علم بالأمور. الإحتجاب منهم يقطع عنهم علم ما
احتجبو دونه، فيصغر عندهم الكبير ويعظم الصغير ويُقبح الحسن ويُحسن
القبيح ويُشَابِّ الحق بالباطل. وإنما الوالي بشر لا يعرف ما توارى عنه الناس
به من الأمور» (الرسالة ٤١٧: ٥٣)

ب. قبول الإنقاذ

من شروط الحكومة الديمocratية امتلاك القدرة على تقبيل النقد لأن الإنسان غير معصوم من الخطأ والنسيان. يقول أمير الكلام على(ع) حول ذلك:

«فَأَعْيُنُونَى بِمُنَاصَحةٍ خَلِيلٍ مِّنَ الْغِشِّ سَلِيمَةٍ مِّنَ الرَّيْبِ» (الخطبة ١١٨: ١)

ج. المسؤوليات المتبادلة

يشعر الرئيس والشعب في النظام الديمقراطي بالمسؤولية تجاه بعضهم البعض وهم ملزمون بالعمل لإصلاح بعضهم. يعتقد الإمام على (ع) :

«وأَغْلَمُ مَا افْتَرَضَ سُبْحَانَهُ مِنْ تِلْكَ الْحُقُوقِ، حَقُّ الْوَالِي عَلَى الرَّعْيَةِ وَحَقُّ الرَّعْيَةِ عَلَى الْوَالِي [...] لَيْسَتْ تَصْلُحُ الرَّعْيَةُ إِلَّا بِصَلَاحِ الْوُلَاةِ وَلَا تَصْلُحُ الْوُلَاةُ إِلَّا بِاسْتِقَامَةِ الرَّعْيَةِ» (الخطبة ٢١٦ : ٣١٥).

كذلك يقول الإمام على (ع) :

«أَيُّهَا النَّاسُ! إِنَّ لِي عَلَيْكُمْ حَقًا وَلَكُمْ عَلَى حَقٍّ؛ فَإِنَّمَا حَقَّكُمْ عَلَى فَالنَّصِيحَةِ لَكُمْ وَتَوْفِيرِ فَيَنِّيْكُمْ عَلَيْكُمْ وَتَعْلِيمِكُمْ كَيْلًا تَجْهَلُوا وَتَأْدِيبُكُمْ كَيْمًا تَعْلَمُوا. وَأَمَّا حَقُّكُمْ عَلَيْكُمْ فَالْأُولَاءُ بِالْبَيْعَةِ وَالنَّصِيحَةِ فِي الْمَشَهِدِ وَالْمَغِيبِ وَالْإِجَابَةِ حِينَ أَدْعُوكُمْ وَالطَّاغِعَةُ حِينَ آمِرُكُمْ» (الخطبة ٣٤ : ٦١).

الحكومة المراقبة

من السمات الهامة للنظام الديمقراطي هو الرقابة السليمة على أداء المسؤولين العسكريين والسياسيين والإقتصاديين والثقافيين وعلى مختلف أقسام المجتمع.

الف. الرقابة على المسؤولين الحكوميين

لا ينبغي أن تبقى أفعال وحركات المسؤولين الحكوميين مخفية عن نظر الحكومة الديمقراطية. يقول الإمام على (ع) حول ذلك:

«ثُمَّ تَفْقَدُ أَعْمَالَهُمْ وَابْعَثُ الْعَيْنَ مِنْ أَهْلِ الصَّدْقِ وَالْوَفَاءِ عَلَيْهِمْ، فَإِنْ تَعاهَدْتُ فِي السُّرِّ لِأَمْرِهِمْ حَدْوَةً لَهُمْ عَلَى اسْتِعْمَالِ الْأَمَانَةِ وَالرَّفْقِ بِالرَّعْيَةِ» (الرسالة ٥٣ : ٤١١).

ب. الرقابة على السوق والتجار

إن قيمة الإقتصاد وأهميته للبلاد لا تخفي على أحد وبالتالي فمن أهم مهام الحكومة الديمقراطية الحفاظ على الإقتصاد والسوق ومراقبته ورصدها.

يقول الإمام على(ع) لمالك الأشتر:

«ول يكن البيع بيعاً سمحاً، بموازين عدل وأسعار لا تجحف بالفريقين من البائع والمبتاع. فمن قارف حكراً بعد نهيك إيه فنكلا به، وعاقب في غير إسراف» (المصدر نفسه: ٤١٥)

و حول مكانة التجار يقول:

«ثم استوص بالتجار وذوى الصناعات وأوص بهم خيراً، المقيم منهم والمضطرب بماله والمترافق ببدنه، فإنهما مواد المنافع وأسباب المرافق، وجلابها من المباعد والمطارح» (المصدر نفسه: ٤١٤ - ٤١٥)

ج. الرقابة على الثروة العامة

أحد عوامل تطور المجتمع هو النمو الاقتصادي والثروة وفي حكومة يتمتع فيها الناس بمكانة عالية، يمكن اعتبار الثروة وسيلة للتقدم والتنمية. كتب أمير المؤمنين(ع) إلى أحد عماله المتهم بمصادر الأموال العامة وقال:

«بلغني أنك جرّدت الأرض فأخذت ما تحت قدميك وأكلت ما تحت يديك، فارفع إلى حسابك، وأعلم أن حساب الله أعظم من حساب الناس، والسلام» (الرسالة ٤٠: ٣٨٩)

نتيجة البحث

كان الهدف من هذا البحث هو إثبات أن أداء أمير المؤمنين(ع) ورؤيته تتماشى مع مبادئ الديمقراطية. على الرغم من أن الإمام(ع) كان جديراً بخلافة الرسول الأكرم(ص) إلا أنه قبل برأى الناس وتعامل مع الخلفاء درءاً للتفرقة والنفاق في المجتمع. تمت دراسة هذا الموضوع في المقالة من جوانب مختلفة؛ وبهذه الطريقة تمت دراسة المبادئ والعناصر التي تدخل في الحكومة الديمقراطية مثل الحريات المختلفة، الحقوق، الرقابة، المسؤوليات المتبادلة، الإستجابة، الجدار، العدالة، السلام وغيرها ومطابقتها مع سيرة الإمام(ع). لقد أثبتت هذا البحث فرضية المؤلف وهكذا يمكن القول أن الإمام(ع) وقبل حوالي أربعة عشر قرناً وبينما كانت مناطق كثيرة من الكره الأرضية خالية من الأنظمة

الديمقراطية وكان للجمهور مكانة أدنى في الحكومات، قد استطاع التأسيس لحكومة ديمقراطية. نأمل أن يتم في المستقبل القيام بباحث أكثر وأوسع حول مختلف الجوانب الظاهرة والخفية للسيرة العلوية.



پژوهشگاه علوم انسانی و مطالعات فرهنگی
پرتمال جامع علوم انسانی

المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

نهج البلاغة.

ابراهيم حسن، حسن. ١٩٨٧م، *التاريخ السياسي للإسلام*، ترجمة أبوالقاسم پاينده، الطبعة السادسة، طهران: جاویدان.

ابراهیمی تبار، رحمان. ٢٠٠٩م، *الإدارة الديمقراطية للأمام على(ع)*، الطبعة الأولى، شیراز: نوید شیراز.

الاصفهانی، أبوالفرح. ١٤٠٧ق/١٩٨٦م، *الأغانی*، بيروت: دار الفكر.

آقابخشی، علی وافشاری راد، مینو. ٢٠٠٤م، *ثقافة العلوم السياسية*، الطبعة الأولى، طهران: جبار للنشر.

بابایی، پرویز. ١٢٠٢م، *قاموس المصطلحات والمدارس السياسية*، الطبعة الأولى، طهران: نگاه. تمیمی الامدی، عبدالواحد بن محمد. ٢٠٠٢م، *غور الحكم ودرر الكلم*، ترجمة مصطفی درایتی، الطبعة الأولى، مشهد: ضریح آفتاب.

الثقفی الكوفی الأصفهانی، ابو اسحاق ابراهیم بن محمد. ١٩٧٦م، *الغارات*، طهران: منظمة أعمال الوطنية.

جردق، جورج. ١٩٩٠م، *الامام على(ع) صوت العدالة الإنسانية*، الطبعة الأولى، ترجمة وشرح سیدهادی خسروشاهی، قم: خرم.

جوان آراسته، حسین. ٢٠٠٥م، *أسس الحكومة الإسلامية*، الطبعة الرابعة، قم: بوستان کتاب.

الحر العاملی، محمدبن الحسن. لا تأ، *وسائل الشيعة*، بيروت: دار احیاء التراث العربي. حسني، علی اکبر. ١٩٩٨م، *التاريخ التحلیلی والسياسي للإسلام*، الطبعة الرابعة، طهران: مکتب نشر الثقافة الإسلامية.

الخامنئی، سیدمحمد. ١٩٧٢م، *على(ع) والسلام العالمي*، طهران: مركز التشر. دادور، رحمة الله. ٢٠٠٣م، *الآراء الاجتماعية للأمام على(ع) حول الديمقراطية والحرية*، الطبعة الأولى، طهران: الزعیم.

زرین کوب، عبدالحسین. ١٩٩٠م، *فجر الاسلام*، الطبعة السادسة، طهران: أمیرکبیر. سیسک، تیموتی دی. ١٣٧٩ش، *الاسلام والديمقراطیة، الدين، السياسة والسلطة في الشرق الأوسط*، ترجمة شعبان علی بهرام پور وحسن محدثی، طهران: نی للنشر.

شهیدی، جعفر. ١٩٩٦م، *التاريخ التحلیلی للإسلام*، الطبعة العشرين، طهران: مركز النشر الجامعی. الشیخ الطوسمی. ١٩٩٧م، *تهذیب الأحكام*، تحقيق علی أكبر غفاری، الطبعة الأولى، طهران: صدوق.

- الشيخ المفید، محمد بن محمد بن نعمان. لا تا، الارشاد فی معرفة حجج الله علی العباد، ترجمة سیدهاشم رسولی محلاتی، الطبعة التاسعة، طهران: مکتب الثقافة الاسلامية للنشر.
- الشيخ المفید، محمد بن محمد بن نعمان. لا تا، التعریف علی الدیمocratیة، الطبعة الأولى، مشهد: محقق صناعی، عبدالرزاق بن همام. ١٩٩٥م، المصنف، قم: الہادی.
- الطبری، محمد بن جریر. ١٩٧٤م، تاریخ الطبری، ترجمة ابوالقاسم پاینده، طهران: مؤسسة الثقافة الایرانیة.
- عبدالمقصود، عبدالفتاح. ١٩٩٧م، أصل الخلافة(السقیفة والخلافة)، ترجمة سیدحسن افتخارزاده، طهران: آفاق.
- کربلائی پازوکی، علی. ٢٠٠٩م، الدیمocratیة الدینیة فی نهج البلاعه، الطبعة الأولى، طهران: بین الملل.
- کوهن، کارل. ١٩٩٤م، الدیمocratیة، ترجمة فیروز مجیدی، طهران: خوارزمی.
- لیبست، سیمور مارتین. ٤٢٠٠م، موسوعة الدیمocratیة، ترجمة کامران فانی وآخرون، طهران: مکتبة وزارة الخارجیة.
- المجلسی، محمدباقر. بحار الأنوار، ترجمة حسن بن محمدولی، طهران: جاویدان.
- محمدولی، عبد الحسین. ١٠٢٠م، الدیمocratیة الدینیة من منظور الامام علی(ع)، الطبعة الأولى، بابل: موج اندیشه.
- مسلم بن الحجاج القشیری النیشابوری، أبي الحسین. ١٤١٩ق/١٩٩٩م، صحيح مسلم، بیروت: دار الفكر.
- مطھری، مرتضی. ١٩٩٩م، مجموعه آثار، الطبعة الثانية، طهران: صدرا.
- مطھری، مرتضی. ٢٠٠٧م، جاذبه و دافعه علی(ع)، الطبعة الثامنة والخمسون، طهران: صدرا.
- منتسکیو. ١٩٨٣م، روح القوانین، ترجمة علی اکبر مهتدی، الطبعة الثامنة، طهران: امیرکبیر.
- الیعقوبی، احمد بن أبي یعقوب بن جعفر بن وهب بن واضح. لا تا، تاریخ الیعقوبی، قم: ثقافة أهل البيت.

Bibliography

The Holy Quran.

Abd-Al-Maghsoud, Abd-Al-Fattah. (1997). Origin of the Caliphate(Saqifah and Caliphate). Translated by Hassan Iftikhar zadeh. Tehran: Afagh.

- Aghabakhshi, Ali and Afshari Rad, Mino. (2004). Culture of Political Science (First edition). Tehran: Chapar.
- Ali-ibn-Abi-Taleb (p). (2005). The Nahj-Al-Balaghe (sixth edition). Translated by Mohammad Dashti. Qom: Al-hadi.
- Babaee, Parviz. (2012). Glossary of Political Terminology and Schools (First edition). Tehran: Negah.
- Cohen, Karl. (1994). Democracy. Translated by Firouz Majedi. Tehran: Kharazmi.
- Dadvar, Rahmat-Allah. (2003). Social Views of Imam Ali (AS) on Democracy and Freedom (First Edition). Tehran: Zaeem.
- Gordagh, George. (1990). Imam Ali (p), The Voice of Human Justice (First edition). Translated and explained by Sayyed Hadi Khosro Shahi. Qom: Korram.
- Hasani, Ali Akbar. (1998). The Analytical and Political History of Islam (4th Edition). Tehran: Daftar Nashr Farhangh Ketab.
- Horr Ameli, Mohammad-ibn al-Hassan. Vasael-Al-Shiite. Beirut: Dar ehya al-toras al-arabi.
- Ibrahim Hassan, Hassan. (1987). Political History of Islam (6th Edition). Translated by Ab-Al-qasem Payandeh. Tehran: Javidan.
- Ibrahimi Tabar, Rahman. (2009). Democratic Directorship of Imam Ali (p) (First Edition). Shiraz: Navid Shiraz.
- Isfahani, Ab-Al-Faraj. (1407 BC / 1986 AD). Al-Aghani(Songs). Beirut: Dar-al-fekr.
- Javan Araste, Hossain. (2005). Foundations of the Islamic Government (Fourth Edition). Qom: Boustan ketab.
- Karbalaee Pazuki. (2009). Ali, Religious Democracy in the "Communication" (First Edition). Tehran: Bayn-al-melal.
- Khamenei, Sayyed Mohammad. (1972). Ali (p) and world peace. Tehran: Kanoun enteshar.
- Lipset, Simor Martin. (2004). Encyclopedia of democracy. Translated by Kamran Fani and others. Tehran: Katabkhane vezarat omour khareje.
- Mahmoudi, Abd-Al-Hossain. (2010), Religious democracy from the perspective of Imam Ali (p) (First edition). Babol: Moj andishe.
- Al-Majlesi, Mohammad Baqer. Behar Al-Anwar. Translated by Hassan-ibn- Mohammad vali. Tehran: javidan.
- Montesquieu. (1983). The Spirit of Laws (8th edition). Translated by Ali Akbar Mohtadi. Tehran: Amirkabir.
- Motahhari, Mortaza. (2007). Attracting and Motivating Ali (p) (Fifty-eighth edition). Tehran: Sadra.
- Motahhari, Mortaza. (1999). Total effects (Second edition). Tehran: Sadra.
- Muslim-ibn-Hajjaj al-Qoshayri Al-Nishaburi, Abi-al-Hossain. (1419 BC / 1999). Sahih muslim. Beirut: Dar al-fekr.
- Saghafi Koufi Isfahani, Abu-Eshagh Ibrahim-ibn-Mohammad. (1976). Algharat. Tehran: Anjoman asar melli.
- Saghafi Koufi Isfahani, Abu-Eshagh Ibrahim-ibn-Mohammad (1407 BC), achievement by Abd-Al-Zahra al-Hossaini. Beirut: Dar al-azva.
- Sahafian, Abbas Ali. (2000 AD), Introduction to democracy (First edition). Mashhad: Mohaghhegh.
- Sanani, Abd Al-Razzaqh-ibn-homam. (1995). Al-Mosannaf. Qom: Hadi.
- Shahidi, Jafar. (1996). Analytical history of islam (20th edition). Tehran: Center for university publications(Nashr daneshgahhi).
- Sheikh Tusi. (1997). Tahzib-Al-ahkam. Tehran: Sadouq.

- Shaikh Al-Mofid, Mohammad-ibn-Mohammad ibn Noman. Al-Ershad fi marefat hojaj Allah fi al-ebad (ninth edition). Translated by Sayyed Hashem Rasouli Mahallati. Tehran: Daftar nashr farhang islami.
- Shaikh Al-Mofid, Mohammad-ibn-Mohammad ibn Noman. (1429 BC / 2008). Al-Ershad (2nd ed.). Beirut: Al-Albait.
- Sisk, Timothy, D. (1379). Islam and democracy, religion, politics and power in the Middle East. Translated by Shaban-Ali Bahrampour and Hassan Mohaddesi. Tehran: Nay.
- Al-Tabari, Mohammad-ibn-Jarir. (1974). Tarikh al-Tabari. Translated by Abu-Al-Qhasem Payandeh. Tehran: Bonyad farhang Iran.
- Tamimi Al-Amedi, Abd-Al-vahed-ibn Mohammad. (2002). Ghorar Al-hekam va Dorar Al-kalem (First edition). Translated by Mostafa Derayati. Mashhad: Zarih aftab.
- Al-Yaqhoubi, Ahmed-ibn-Abi-Yaqhoub. Tarikh Yaqhoubi. Qom: Farhangh Ahl-Al-bayt.
- Zarrin koub, Abd Al-Hossain. (1990). Karname Islam (Sixth edition). Tehran: Amirkabir.

